نشرة صندوق النقد الدولي

عامل في مصنع للسيارات في إيطاليا: لا تزال المخاطر من أوروبا تخيم بظلالها على الآفاق العالمية (الصورة: Giorgio Benvenuti/Reuters)

آفاق الاقتصاد العالمي

آفاق الاقتصاد تتحسن رويدا، لكنها تظل هشة

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

١٧ إبريل ٢٠١٢

- يُتوقع نمو الناتج العالمي بمعدل ٣,٥% في ٢٠١٢، ليتعافى في العام التالي إلى ٤,١%
- وتظل المخاطر مرتفعة، لا سيما من أوروبا والنفط
- الأسواق الصاعدة والبلدان النامية تحقق نتائج جيدة نسبيا

صرح صندوق النقد الدولي في تنبؤاته الأخيرة بأن آفاق الاقتصاد العالمي تتحسن رويدا مرة أخرى، لكن يتوقع أن يكون النمو ضعيفا، خاصة في أوروبا، وتظل معدلات البطالة مرتفعة في العديد من الاقتصادات المتقدمة.

ورغم أن الإجراءات التي اتخذها صناع السياسات في أوروبا وأنحاء أخرى من العالم ساعدت في الحد من مواطن الضعف، فإن مخاطر تجدد تصعيد الأزمة في أوروبا لا تزال تلوح في الأفق بوضوح، فضلا على أوجه عدم اليقين الجغرافي– السياسي التي تؤثر على سوق النفط.

ومن المفترض أن ينتعش نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي تدريجيا خلال الفترة ٢٠١٢–٢٠١٣ بعد بلوغه القاع في الربع الأول من عام ٢٠١٢، مع ظهور دلائل على التحسن في الولايات المتحدة وبقاء الاقتصادات الصاعدة على موقفها الداعم. وأجرى الصندوق تعديلا بالزيادة على توقعاته بالنسبة للولايات المتحدة لتبلغ ٢,١% في العام الجاري و٢,٤% في العام القادم مقابل ١,٧% في ٢٠١١. وأدخل تحسينات طفيفة كذلك على تنبؤاته بالنسبة لمنطقة اليورو مقارنة بتنبؤات شهر يناير. لكنه لا يزال يتوقع حدوث انكماش محدود في منطقة اليورو، حيث ظهرت آثار المخاوف من الديون السيادية المرتفعة والتقشف المالي، رغم احتمال تحقيق نمو إيجابي في ألمانيا وفرنسا.

وسوف تحقق اليابان تعافيا قدره ٢% في ظل الارتداد الإيجابي الذي تشهده بعد الزلزال المدمر وموجة تسونامي في العام الماضي.

وبوجه عام، لا تزال التوقعات تشير إلى هبوط النمو العالمي من ٤% تقريبا في عام ٢٠١١ إلى حوالي ٣,٥% في العام الجاري، لينتعش مرة أخرى مسجلا ٤,١% في العام القادم، وفقا لما أورده صندوق النقد الدولي في عدد إبريل ٢٠١٢ من تقرير *آفاق الاقتصاد العالمي*، الصادر في ١٧ إبريل قبيل انعقاد اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن.

تقلبات القطار الأفعواني

قال السيد أوليفييه بلانشار، كبير اقتصاديي صندوق النقد الدولي "إننا نمر بمرحلة من التقلبات الشبيهة بتقلبات "القطار الأفعواني" على مدار الأشهر الستة الماضية." وأضاف قائلا "إن السيناريو الأساسي الذي نستند إليه يشير إلى أن النمو سيكون بطيئا في الاقتصادات المتقدمة؛ ومستمرا، لكنه ليس قويا، في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. لكن هناك مخاطر كبيرة تهدد بتدهور الأوضاع مرة أخرى في أوروبا."

وقالت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، في كلمة ألقتها الأسبوع الماضي في مستودع فكر في واشنطن، إن الإجراءات الأوروبية الأخيرة ساعدت في تحسين المناخ الاقتصادي، وإن كانت التوقعات لا تزال هشة.

ويدفع الصندوق في اتجاه تزويده بالموارد الإضافية لتمكينه من احتواء العدوى الاقتصادية في حالة وقوع أزمة جديدة.

ضرورة الاستمرار في اتخاذ تدابير السياسة

قال السيد بلانشار في تقديمه للتقرير إن "بناء "الجدران الواقية" سيكون إنجازا كبيرا عند اكتماله". لكنه نبه إلى أن الجدران الواقية لا تستطيع وحدها حل القضايا الصعبة التي تواجه بعض البلدان في مجالات المالية العامة والقدرة التنافسية والنمو.

وأشار التقرير إلى أنه ينبغي للحكومات تعزيز السياسات لترسيخ دعائم التعافي الضعيف واحتواء المخاطر المحتملة التي قد تؤثر سلبا على ثقة المستهلكين والمستثمرين.

وينبغي للاقتصادات المتقدمة تحقيق وفورات في الموازنة على المدى المتوسط، على ألا تتسبب الطريقة المتبعة في إضعاف التعافي الاقتصادي. أما في البلدان النامية والأسواق الصاعدة، فينبغي توجيه السياسات نحو ضمان الهبوط الهادئ للاقتصادات التي شهدت نموا مستمرا وقويا في الائتمان.

الآفاق حسب المنطقة

أبرز التقرير التوقعات الإقليمية التالية:

- **أمريكا الشمالية:** يتوقع بلوغ النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة ٢,١% في ٢٠١٢ و٢,٥% في العام التالي، نتيجة التقشف المالي الجاري واستمرار ضعف أسعار المساكن. وفي كندا، سينخفض النمو انخفاضا طفيفا حتى يقترب من ٢%.
- **آسيا:** أدى ضعف الطلب الخارجي إلى تراجع الآفاق الاقتصادية بالنسبة لآسيا. لكن صلابة الطلب المحلي في الصين، والانتقال المحدود للتداعيات، والحيز المتاح للتيسير عبر السياسات، وقدرة البنوك الآسيوية على التدخل في الوقت الذي تخفض فيه البنوك الأوروبية قروض التمويل هي جميعا مؤشرات على أن المسار الحالي للهبوط الهادئ سوف يستمر على الأرجح. وبوجه عام، من المتوقع أن يصل متوسط النمو في آسيا إلى ٦%، مع تباطؤه في الصين ليصل إلى ٨,٢% وفي الهند إلى ٦,٩%.
- **أوروبا:** يتوقع انكماش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في منطقة اليورو خلال النصف الأول من عام ٢٠١٢ ثم يبدأ في التعافي، عدا في إسبانيا وإيطاليا واليونان والبرتغال حيث لن يبدأ التعافي إلا في عام ٢٠١٣. وقد تجنب العديد من الاقتصادات المتقدمة خارج منطقة اليورو الاختلالات الكبيرة في الفترة التي سبقت الأزمة، مما ساعد على تخفيف أثر انتقال التداعيات من منطقة اليورو. لكن النمو سيكون ضعيفا في أوائل ٢٠١٢ في المملكة المتحدة التي تضرر قطاعها المالي بشدة من الأزمة العالمية. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو في أوروبا الصاعدة تباطؤا حادا حتى يصل إلى ١,٩% في العام الجاري، مما يرجع إلى قوة روابطها الاقتصادية والمالية مع منطقة اليورو. وسوف تشهد أوروبا ككل نما متوقعا قدره ٠,٢% في ٢٠١٢ و١,٤% في العام القادم.
- **روسيا وكومنولث الدول المستقلة:** سوف يؤدي ضعف الصادرات إلى أوروبا وتشديد السياسات في بعض الاقتصادات إلى تخفيض النمو في العام الجاري، على الرغم من أن أسعار السلع الأولية ستظل مرتفعة. وسوف ينخفض النمو الكلي إلى ٤,٢%.
- **أمريكا اللاتينية والكاريبي:** يتوقع تراجع النمو إلى ٣,٧٥% في العام الجاري قبل أن يتعافى إلى أكثر من ٤% في عام ٢٠١٣. وقد انحسرت مخاطر الدخول في حالة من النشاط الاقتصادي المحموم لكنها قد تعاود الظهور إذا نشطت التدفقات الرأسمالية مرة أخرى، مما يفرض الضغوط على أسعار الصرف. وعلى وجه الإجمال، يفيد التقرير بأن آفاق الاقتصاد في المنطقة واعدة.
- **منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:** النمو في بلدان المنطقة المستوردة للنفط سيكون مقيدا بسبب قوة أسعار النفط، وضعف أنشطة السياحة المصاحب للاضطرابات الاجتماعية في المنطقة، وتراجع تدفقات التجارة والتحويلات من جراء المشكلات المستمرة في أوروبا. وبالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، من المتوقع معاوضة التطورات السلبية في جمهورية إيران الإسلامية بزيادة الإنتاج النفطي في العراق والمملكة العربية السعودية وحدوث ارتداد إيجابي في ليبيا. وتشير التنبؤات إلى بلوغ النمو الكلي للمنطقة ٤,٢% في ٢٠١٢، بدعم للبلدان المنتجة للنفط من استمرار ارتفاع أسعار النفط، لكن متوسط التضخم سيصل إلى ٩,٥%.

- **إفريقيا جنوب الصحراء:** من المتوقع انتعاش وتيرة النمو في ٢٠١٢ بحيث يصل إلى ٥,٤%، نظرا لأن المنطقة أقل انكشافا نسبيا لمخاطر تباطؤ النشاط العالمي وإن لم تكن محصنة من مخاطر انتقال التداعيات من مشكلات منطقة اليورو. أما جنوب إفريقيا، بما لها من روابط تجارية ومالية قوية مع أوروبا الآخذة في التباطؤ، فإنها تعاني من النمو دون المستوى والبطالة المرتفعة.

أحدث توقعات صندوق النقد الدولي

من المتوقع أن ينتعش نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي تدريجيا خلال الفترة ٢٠١٢–٢٠١٣، لكن المخاطر تظل مرتفعة، لا سيما من أوروبا والنفط

(التغير %)

			التوقعات		الفرق عن توقعات عدد يناير ٢٠١٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي	
	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣
الناتج العالمي	**٥,٣**	**٣,٩**	**٣,٥**	**٤,١**	**٠,٢**	**٠,١**
الاقتصادات المتقدمة	**٣,٢**	**١,٦**	**١,٤**	**٢,٠**	**٠,٢**	**٠,١**
الولايات المتحدة	٣,٠	١,٧	٢,١	٢,٤	٠,٣	٠,٢
منطقة اليورو	١,٩	١,٤	٠,٣–	٠,٩	٠,٢	٠,١
ألمانيا	٣,٦	٣,١	٠,٦	١,٥	٠,٣	٠,٠
فرنسا	١,٤	١,٧	٠,٥	١,٠	٠,٣	٠,٠
إيطاليا	١,٨	٠,٤	١,٩–	٠,٣–	٠,٢	٠,٣
إسبانيا	٠,١–	٠,٧	١,٨–	٠,١	٠,٢–	٠,٤
اليابان	٤,٤	٠,٧–	٢,٠	١,٧	٠,٤	٠,١
المملكة المتحدة	٢,١	٠,٧	٠,٨	٢,٠	٠,٢	٠,٠
كندا	٣,٢	٢,٥	٢,١	٢,٢	٠,٣	٠,٢
اقتصادات متقدمة أخرى	٥,٨	٣,٢	٢,٦	٣,٥	٠,٠	٠,١
الاقتصادات الآسيوية الصناعية الجديدة	٨,٥	٤,٠	٣,٤	٤,٢	٠,١	٠,١
الاقتصادات الصاعدة والنامية	**٧,٥**	**٦,٢**	**٥,٧**	**٦,٠**	**٠,٢**	**٠,١**
أوروبا الوسطى والشرقية	٤,٥	٥,٣	١,٩	٢,٩	٠,٨	٠,٥
كومنولث الدول المستقلة	٤,٨	٤,٩	٤,٢	٤,١	٠,٥	٠,٣
روسيا	٤,٣	٤,٣	٤,٠	٣,٩	٠,٧	٠,٤
ما عدا روسيا	٦,٠	٦,٢	٤,٦	٤,٦	٠,٢	٠,١–
آسيا النامية	٩,٧	٧,٨	٧,٣	٧,٩	٠,٠	٠,١
الصين	١٠,٤	٩,٢	٨,٢	٨,٨	٠,١	٠,٠
الهند	١٠,٦	٧,٢	٦,٩	٧,٣	٠,١–	٠,٠
آسيان – ٥ [١]	٧,٠	٤,٥	٥,٤	٦,٢	٠,٢	٠,٦
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٦,٢	٤,٥	٣,٧	٤,١	٠,٢	٠,١
البرازيل	٧,٥	٢,٧	٣,٠	٤,١	٠,١	٠,١
المكسيك	٥,٥	٤,٠	٣,٦	٣,٧	٠,١	٠,٢
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٤,٩	٣,٥	٤,٢	٣,٧	٠,٦	٠,٢–
إفريقيا جنوب الصحراء	٥,٣	٥,١	٥,٤	٥,٣	٠,١–	٠,٠
جنوب إفريقيا	٢,٩	٣,١	٢,٧	٣,٤	٠,١	٠,٠

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، إبريل ٢٠١٢.

[١] إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وفييت نام.